مكنت من زراعة الارض بشكل يستغل التربة على نطاق واسع ، وان المستوطنين الذين كانوا وقت وصولهم الى المستوطنة في دور التدريب على الزراعة قد اصبحوا ذوي خبرة . كل هذه العوامل دفعت الوكالة اليهودية الى توفير ٤,٣٠٠ دونمات او ما يقرب من ثلث المساحة التي شغلتها المستوطنة في بادىء الامر (١٣,٠٠٠ دونم) بهدف توطين مهاجرين جدد(١٣) .

ومع انشاء المستوطنات في الجليل في عامى ١٩٢٢ ــ ١٩٢٣ ، كان حجم الملكية الزراعية في هذه المنطقة قد ثبت في حدود ثلاثة وعشرين وخمسة وعشرين دونما ، منها سبعة عشر او ثمانية عشر دونما ارضا مروية . وكان الغرض يكمن في انشاء مزارع مختلطة تشمل مزارع الحمضيات وغيرها من اشجار الفواكه والعلف والخضر . كذلك كانت اغلب المستوطنات التي انشئت في السهل الساحلي تعتمد على مزارع الحمضيات . وكانت الملكية الزراعية في تلك المنطقة تتشابه بصفة عامة في الحجم مع الملكية الزراعية في الجليل ، بل ان الملكية تقلصت مساحتها في الجليل في عدد من المستوطنات . وعلى سبيل المثال ، خصص لكل مستوطن خمسة عشر دونما كان نصفها مزروعا بالحمضيات ، بينما خصص الباقي لزراعة العلف والخضر .

والى جانب المزرعة المشتركة التي اتسمت بها الزراعة اليهودية بشكل عام ، برزت المزارع وحيدة المحصول مثل مزارع الخضر ومزارع تربية الدواجن سواء تلك التي تنتج اللحم او البيض،وبساتين الزهور. وقد تركزت المزارع وحيدة المحصول في المستوطنات المتاخمة للمدن حيث اقتربت من السوق الاستهلاكية. فتكررت تلك الظاهرة في سهل شارون وحول تل ابيب مثل مزرعة كفارازار ، (١٤) التي انتجت الخضر كمحصول رئيسي ، ومزرعة راموت هاشافيم ، (١٥)التي انتجت الخضر ووجدت بها محطات تربية الدواجن . وقد تحددت الملكية في المستوطنات ذات الطابع نفسه بما يتراوح بين اربعة وخمسة دونمات ، بينما اتسعت مساحة الملكية لتنبسط على تسعة او عشرة دونمات اذا تواجدت حدائق صغيرة لزراعة البرتقال ، حيث سميت تلك المزارع بالمزارع الاضافية التي كانت صغيرة لا تحقق الاكتفاء الذاتي لمالكيها . ولم يعد مالكو هذه المزارع زراعا ، طالما انهم كانوا يحققون الجزء الاكبر من نفقات معيشتهم عن طريق مصادر اخرى للرزق ، حيث كانت مزارعهم تقوم بدور اضافي فقط في هذا المجال . وقد تكرر هذا النمط من المزارع كظاهرة في الزراعة اليهودية ، مرتبطة بعملية التوسع الاستيطاني في المستوطنات الكبيرة وبصفة خاصة ، تلك المستوطنات التي مثلت مراكز كبرى لتوطين الالاف من العمال اليهود ، فكانت بمثابة هامش اضافي يعين العمال وكاستمرار اقتصادي . ذلك ان العمال الذين عملوا في المدن ، وجدوا بهذه الطريقة امتدادا ريفيا للمناطق الحضرية التي تحقق فيها مجال عملهم الاساسي . غير ان الواضح ، ان المزرعة الاضافية كانت أشبه بمزرعة مختلطة في صورة مصغرة ، كانت الملكية فيها على نطاق ضيق طالما كان حجم المزرعة الاضافية لا يتعدى ــ في معظم الاحوال ــ دونمين ، بل ان الحجم هبط في بعض الاحيان الى دونم واحد فقط .

وتبعا للاحصاء الزراعي اليهودي الذي اجري في موسم ١٩٤١/١٩٤٢ ، كان عدد المزارع الاضافية ٤,٦٦٩ مزرعة . وكان حجم الملكية في ٣,٤٥٤ مزرعة منها (اربعة وسبعون في المائة من العدد الاجمالي) يتراوح بين دونم ودونمين فقط ، بينما كان حجم الملكية في ٧٢٣ مزرعة منها (١٥,٥ في المائة من العدد الاجمالي) يتراوح بين دونمين وخمسة دونمات ، في حين